التقرير الأمريكي حول إيران خيارات مفتوحة

خليفة بن عبد الله آل خليفة

أثار تقرير الاستخبارات الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني ردود فعل متباينة بعد أن وضع التحرك الأمريكي برمته تجاه إيران خلال الفترة المقبلة على مفترق طرق مفتوح على خيارات متعددة.

وعلى الرغم من احتفاء طهران بما جاء في التقرير باعتبار أن السياسة الأمريكية تجاهها فقدت جزءًا كبيرًا من مصداقيتها، وأنه بمثابة «إعلان استسلام»، مما يدعم توقعات الرئيس نجاد باستحالة إقدام إدارة بوش على ضرب بلاده، إلا أن قراءة للتقرير من زوايا أخرى تكشف عن ثلاثة أمور مهمة، أولهما: ان إيران ما زالت تحتفظ بخيار تطوير الأسلحة النووية مفتوحاً، وكانت ماضية في تطوير برنامج نووي عسكري حتى عام 2003 وليس هناك ما يمنع من الشروع في استئناف هذا البرنامج مرة أخرى عندما يحين الوقت المناسب، خصوصا أن الفرق بين البرنامج «العسكري» والآخر «المدني» غير واضح ما دام عملية تخصيب اليورانيوم تسير بشكل ممنهج ومستمر. ثانيهما: أن فقرات عديدة من التقرير صيغت بعبارة «ثقة متوسطة»، وهذا يجعله غير مؤكد بشكل حاسم ويحتمل التأويل وحساب الاحتمالات.. فما زالت الإدارة الأمريكية تحمل رسالة واضحة المعنى إلى القيادة الإيرانية، مفادها «أننا لن نسمح لكم بتطوير الأسلحة النووية».

وفي تقديري، فإن الصراع الآن يدور بين الطرفين الأمريكي والإيراني ليس على منع طهران من امتلاك الأسلحة النووية وإنما الحيلولة دون اكتساب المعرفة الضرورية لصناعة مثل هذه الأسلحة.. وهو ما يؤكده تصريح الرئيس بوش بأن تسليم روسيا اليورانيوم إلى إيران يعني أنها ليست بحاجة إلى أن تقوم بعملية التخصيب. ثالثهما: أن التقرير بأكمله لم يحظ بتغطية إعلامية واسعة باستثناء الفقرة الخاصة المتعلقة بتوقف البرنامج النووي العسكري الإيراني رغم أنه يتضمن مؤشرات جديرة بالاهتمام حول القدرة التقنية لإيران لإنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لصنع سلاح نووي. كما أن التقديرات الاستخبارية لا تعرف على وجه الدقة ما إذا كانت إيران تنوي حالياً تطوير الأسلحة النووية أم لا.

وفي الوقت الذي يعترض فيه الخيار العسكري الأمريكي ضد إيران صعوبات جمة لحسابات عسكرية واستراتيجية، وإن كان غير مستبعد، وفي ظل ميراث العداء بين البلدين على مدى ثلاثة عقود متواصلة، فإن سياسة الحوافز والإغراءات لثني طهران عن الاستمرار في برنامجها النووي لم تعد مجدية ومفيدة لأن الأمر يتعلق بحسابات داخلية وتحركات خارجية في البلدين.

ومن ثم، فإن السيناريو الأقرب للتعامل الأمريكي مع الملف الإيراني سيتمحور حول حزمة جديدة من العقوبات المالية إلى جانب العقوبات التجارية والتضييق على القطاعات الحيوية للاقتصاد الإيراني.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد صدر التقرير بالتزامن مع انعقاد قمة الدوحة التي حضرها الرئيس نجاد، والتي حددت موقفا متوازنا بشأن الملف الإيراني يقوم على التحذير من خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل بالخليج وفتح سباق نووي يخل بنظام التوازنات الحالي مع رفض نشوب حرب جديدة في المنطقة والدعوة إلى الحلول الدبلوماسية باعتبار أن الحرب ستطال جميع الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا الموقف يأتي متوافقا مع إشارات إيجابية خليجية سابقة ولاحقة تجاه طهران لاقت استياء العديد من مسؤولي الإدارة الأمريكية باعتبار أن إيران لم تقدم حتى الآن ما يبرر الهرولة تجاهها.

وإجمالا، فإن الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية كحق أصيل للدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة، يتطلب التعاطي بكل شفافية مع شروط التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وضع ضوابط صارمة لتأمين حماية المنشآت النووية. فيما تظل المظلة النووية الأمريكية التي حظيت بها أوروبا الغربية منذ حقبة الحرب الباردة خيارا قائما لدول المنطقة في حال إصرار إيران على المضي قدما في برنامجها النووي بهدف تحقيق توازن الردع النووي .

عن / صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية

المملكة البحرينية:

زيادة عدد المؤسسات المصرفية يرفع الميزانية الموحدة إلى 54 مليار دولار

مؤسسات مصرفية

المنامة / بنا :

انجازات متوالية يشهدها القطاع المالي والمصرفي بمملكة البحرين تعكس في مجملها نجاح نهج الحكومة وسلامة توجهاتها ورواءها نحو تعزيز المركز المالي للمملكة وموضوعية سياستها الرامية لتنويع مصادر الدخل القومي لاسيما وأن القطاع المالي أصبح واحدا من أهم القطاعات التي تحتضن وتساعد على صقل الكفاءات البحرينية العاملة في هذا المجال.

ولاشك أن التسهيلات الكبيرة التى تمنحها مملكة البحرين للمستثمرين قد أحدثت طفرة اقتصادية غير مسبوقة في الاقتصاد البحريني الامر الذى كان محط أنظار الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية التى سعت لان يكون لها تواجد فى مملكة البحرين للاستفادة من هذا الرواج الاقتصادى لتنمية وتنويع أعمالها وأنشطتها.

كما يرجع النمو الملحوظ فى القطاع المالى والمصرفى البحرينى الى السمعة الطيبة التى اكتسبها مصرف البحرين المركزى عبر السنوات الماضية من خلال حرصه على اتباع أفضل النظم والممارسات الرقابية العالمية وتبنيه لكل المعايير واللوائح الاشرافية والرقابية الصادرة عن الهيئات الدولية وتمكنها من ترسيخ عامل الثقة والطمأنينة فى استقرار القطاع المالى فى المملكة فالمؤسسات المالية تريد قبل كل شيء أن تكون مطمئنة الى تواجدها فى مناخ ملائم وبيئة تشريعية ورقابية متكاملة وأن تكون خاضعة لسلطة اشرافية تتعامل بمهنية عالية وذات سمعة عالية طيبة تمكنها من جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

ولعل الارقام هى خير شاهد ودليل على هذا النجاح حيث استوعبت المؤسسات المالية والمصرفية نحو 10 الاف بحريني وساهمت فى ايجاد أكثر من 1500 وظيفة جديدة خلال سنة واحدة كما توضح التقارير السنوية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي مدى الانجازات التى يحققها ذلك القطاع.

ووفقا لاخر التقارير فان الميزانية الموحدة للجهاز المصرفى التى تضم مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة ارتفعت الى 222ر4 مليار دولار فى نهاية الفصل الثالث من عام 2007م مقابل 212ر7 مليار دولار فى نهاية الفصل الثانى من نفس العام مسجلة بذلك ارتفاعا مقداره 9ر7 مليارات دولار أى بنسبة 4ر6 فى المائة.

كما ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفى بمقدار 54 مليار دولار أو بنسبة 1ر32 بالمائة.

وقد بلغت الموجودات المحلية حوالى 34ر7 مليار دولار فى نهاية الفصل الثالث من عام 2007م مقابل 31ر2 مليار دولار فى نهاية الفصل الثانى من العام ذاته أى بارتفاع مقداره 3ر5 مليار دولار فيما بلغت الموجودات الاجنبية 187ر7 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2007م مقابل 181ر5 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من نفس العام أي بارتفاع مقداره 6ر2 مليار دولار.

كذلك ارتفع صافي الموجودات الأجنبية من 7ر2 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من عام 2007م إلى 8ر5 مليارات دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2007م بمقدار 3ر1 مليار دولار.

أما على صعيد عدد المؤسسات العاملة فى القطاع المصرفي فقد شهد هو الآخر تطورات كبيرة حيث تم الترخيص لعدد 33 مؤسسة مالية جديدة و22 مؤسسة حتى نهاية أبريل 2007م شملت 11 مصرفا و9 مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية و17 مؤسسة تأمينية ووسيطين في سوق الأوراق المالية و12 شركة استثمارية و3 مؤسسات مالية ليصل بذلك إجمالي المؤسسات المالية المرخص لها في البحرين والذي يتجاوز الـ 400 مؤسسة الأمر الذي يضع المملكة فى صدارة دول المنطقة من حيث عدد المؤسسات التي تتخذ منها مقرا إقليمياً لها.

ومن جهة أخرى فان مملكة البحرين عملت منذ وقت مبكر فى مجال دعم الصناديق الاستثمارية اذ أنها أول من وضع اللوائح التنظيمية للصناديق الاستثمارية المجمعة فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى وتتميز حاليا بمكانة هامة فى هذا القطاع اذ تدير صناديق استثمارية بقيمة اقتربت من 9 مليار دولار أمريكى فى نهاية عام 2006م.

بالإضافة إلى ذلك فقد أجاز مصرف البحرين المركزي أكثر من 2000 صندوق استثماري خلال السنوات الماضية فضلا عن أن البحرين تحتضن مقرات ل 102 صندوق وفقا الإحصاءات شهر أبريل الماضي منها 40 صندوقا يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

كذلك تشهد صناعة المصارف الاسلامية نموا ملحوظا فى مملكة البحرين اذ تستحوذ على ما نسبته 80 بالمائة من حجم الصناعة المصرفية الاسلامية حيث تعتمد على ركيزة قوية وخبرة طويلة فى هذا المجال.

كما أن لديها أكبر عدد من المصارف الاسلامية والمؤسسات المساندة لخدماتها من مؤسسات تشريعية وقانونية اضافة الى أنها استطاعت تقديم تسهيلات وعوائد استثمار تعتبر الافضل فى المنطقة.

وقد بلغ حجم استثمارات هذه النوعية من المصارف فى البحرين حوالى 10 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية فى ظل توقعات بأن تشهد هذه الاستثمارات نموا كبيرا خلال فترة استمرار النمو المتوقعة حتى عام 2010م.

أما قطاع التأمين فقد شهد انطلاقة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية انعكست على زيادة ملحوظة فى عدد الشركات العاملة فى المملكة سواء فى قطاع التأمين المباشر أو اعادة التأمين أو الانشطة المساندة من وسطاء واستشارات ومقدرى خسائر وارتفعت أقساط التأمين خلال عام 2006م بنسبة 26 فى المائة عن العام 2005م الى حوالى 118 مليون دينار.

ان مستوى تطور وحجم نشاط القطاع المصرفى والمالى فى مملكة البحرين يكشف بشكل واضح كيف أن المملكة أضحت محطة جذب لهذه النوعية من الانشطة فى موقعها الاستراتيجي فى منطقة الخليج والأنظمة المتطورة التى تتبناها وما تمتلكه من إمكانات مالية كبيرة اضافة الى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تنعم بها.

كما أن هذا الموقع المتميز الذى تحتله المملكة فى القطاعين المالي والمصرفي يتطلب دائما أن تكون هناك دراسات مستمرة وبدائل جاهزة قادرة على مواجهة التحديات في هذا المجال وتطوير القوانين والتشريعات القائمة بصورة دورية لاسيما في ظل المنافسة الشرسة إقليماً ودوليا للاستحواذ على هذه الصناعة.

(الاتحاد للطيران) تشارك بطائرة تحمل علامة "الفورمولا 1" في معرض العين للعروض الجوية

طائرة تحمل علامة سباق السيارات

ابوظبي / وام :

أعلنت الاتحاد للطيران / الراعي البلاتيني / لمعرض العين للعروض الجوية مشاركة وتسيير طائرتها التي تحمل اسم «سباق أبوظبي للجائزة الكبرى الفورمولا 1 لتصبح واحدة من الأحداث الأساسية على أجندة العروض الجوية العالمية خلال الفترة من الرابع والعشرين من شهر يناير إلى السابع والعشرين من الشهر نفسه.

وقد تم الإعلان عن تصميم جديد للطائرة من طراز «أيه 320» بإعادة طلاء واحدة من طائراتها لتظهر بحلة سيارة سباق و بالتحول من ألوان الهوية التجارية للاتحاد للطيران ، حيث تم طلاء الطائرة باللون الأسود مع صورة لسيارة «فورمولا 1» باللون الأحمر، إلى جانب الشعار الرسمي لاسم السباق على القسم الخلفي من الطائرة، وشعار «الفورمولا 1» على المحركات احتفالاً برعاية الاتحاد للطيران لاسم «سباق أبوظبي للجائزة الكبرى الفورمولا 1 بدءاً من الدورة الافتتاحية التي تقام العام المقبل 2009.

ويقام هذا المعرض السنوي تحت رعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . وفي دورته السابقة، تمكن المعرض من استقطاب حشد كبير من الجماهير تجاوز عددهم 125 ألف شخص من 40 دولة حول العالم.

ويتم تنظيم معرض العام 2008 من قبل هيئة أبوظبي للسياحة بتوجيهات معالي الشيخ سلطان بن طحنون آل نهيان، رئيس هيئة أبوظبي للسياحة ورئيس اللجنة المنظمة للمعرض.

وقال بيتر بومغارتنر، نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق والمنتج لدى الاتحاد للطيران ان معرض العين للعروض الجوية بات يحظى بشهرة واسعة في شتى أنحاء العالم حيث يستقطب آلاف المتفرجين الذين يزورون إمارة أبوظبي من أجل مشاهدة هذه الاستعراضات المثيرة للإعجاب.

واعرب عن سعادته بتسيير الاتحاد للطيران طائرتها التي تحمل اسم «سباق أبوظبي للجائزة الكبرى الفورمولا 1 ليعدّ واحداً من الأحداث الأساسية على أجندة العروض الجوية العالمية .

وأكد ان الاتحاد للطيران الراعي البلاتيني لهذا الحدث العالمي سيكون لها دور بارز حيث ان الطائرة الخاصة والتي تظهر بحلة سيارة سباق ستكشف عن سباق أبوظبي للجائزة الكبرى الفورمولا 1 بدءاً من الدورة الافتتاحية التي تقام العام المقبل 2009 «.

وسيكون بمقدور الحضور مشاهدة الفرق الاستعراضية من كل من المملكة المتحدة وإيطاليا والأردن والمملكة العربية السعودية وروسيا والنمسا والمجر وليتوانيا. وتعتبر العروض الثابتة من أبرز نشاطات هذا الحدث، حيث ستكون هناك العديد من الطائرات من مختلف الأحجام والمواصفات التي سيتم عرضها أمام الجمهور .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد للطيران دخلت موسوعة غينيس للأرقام القياسية في نسخة العام 2008، وذلك بعد أن سجلت رقماً قياسياً ناجحاً تمثل في «أكبر فرق في الوزن خلال طيران تشكيلي استعراضي» في معرض العين للعروض الجوية الذي أقيم في شهر يناير الماضي.

وخلال هذا الحدث، قام الكابتن غرانغر نارارا نائب الرئيس لشؤون عمليات الرحلات بتحقيق رقم قياسي أهّل الاتحاد للطيران للدخول إلى موسوعات الأرقام القياسية، وذلك عندما حلق بطائرة من طراز «أيرباص أيه 200-330 في إطار استعراض جوي مع طائرتين من طراز «سوخوي سو – 26» و «إكسترا – 300 إس» وام /ج وام /د/ز

معهد الأبحاث الكويتي ينجز 59 مشروعا بقيمة 5ر6 ملايين دينار

الكويت / متابعات :

أنجز معهد الكويت للأبحاث العلمية 59 مشروعا تعاقديا مع القطاعين العام والخاص بقيمة إجمالية بلغت حوالي 5ر6 ملايين دينار كويتي في حين لا يزال 98 مشروعا آخر قيد الانجاز بقيمة تجاوزت 5ر305 ملايين دينار وذلك خلال السنة المالية 2007 / 2006.

وقال مساعد مدير عام معهد الكويت للابحاث العلمية ورئيس هيئة إعداد التقرير السنوي للسنة المالية 2007 / 2006 الدكتور يوسف السلطان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن المعهد قدم 25 خدمة علمية فنية بلغت إيراداتها 392ر621 دينار.

وذكر الدكتور السلطان أن مركز أبحاث ودراسات البترول حصل على أعلى ميزانية للمشاريع الجارية التعاقدية حيث بلغت حوالي 2ر216 مليون دينار في حين حصل برنامج البيئة والتنمية الحضرية على أكبر عدد من المشاريع البحثية التعاقدية المستمرة والتي بلغت 30 مشروع بحثي تعاقدي بميزانية بلغت ما يقارب 1ر042 مليون دينار.

وأضاف أن مشاريع برنامج موارد الغذاء جاءت بالمرتبة الثالثة من الميزانية ب 27 مشروعا بحثيا تعاقديا مستمرا بميزانية 662ر982 دينار.

وبسؤاله عن أهم المشاريع والابحاث المنجزة والجارية خلال السنة المالية ذكر الدكتور السلطان أن برنامج الموارد البترولية أنجز ثمانية مشاريع علمية بقيمة 170ر833 دينار و 16 مشروعا قيد التنفيذ باجمالي تجاوز 7ر964 مليون دينار.

وقال إن برنامج موارد المياه انجز ثمانية مشاريع علمية بميزانية بلغت 662ر617 دينار في حين كان عدد المشاريع القائمة عشرة مشاريع وصلت ميزانيتها الى 1ر161 مليون دينار تقريبا.

وفيما يخص برنامج البيئة والتنمية الحضرية أوضح الدكتور السلطان أن المعهد أنجز 24 مشروعا باجمالي ميزانية تجاوزت 1ر134 مليون دينار في حين بلغ عدد المشاريع الجارية 32 مشروعا بلغت ميزانيتها 2ر980 مليون دينار.

وفي برنامج موارد الغذاء والعلوم والبحرية أشار الى ان المعهد أنجز فيه 16 مشروع بحثي بلغت ميزانيته الاجمالية 923 ألف دينار بينما كان عدد المشاريع الجارية 34 مشروعا بميزانية وصلت الى حوالي 3ر778 ملايين دينار.

وحول برنامج الاقتصاد التقني قال الدكتور السلطان أن تم انجاز ثلاثة مشاريع اقتصادية بلغت ميزانيتها الاجمالي 22ر650 مليون دينار مبينا أن المشاريع الجارية فكانت ثلاثة مشاريع أيضا باجمالي 174ر639 دينار.

– واشار الدكتور السلطان الى وجود دراسات مستقلة تجريها الادارة العليا ومكتب المدير العام للمعهد وهي ثلاثة مشاريع تجاوزت ميزانيتها الاجمالية 18ر914 مليون دينار.

وقال أن هدف برنامج الموارد البترولية هو أن يكون المعهد المصدر الرئيس والنقطة المحورية للبحوث والتطوير والدعم الفني للصناعة البترولية في البلاد بغرض مساندة الصناعة في العمليات المتعلقة بزيادة احتياطي البترول.

واضاف أن برنامج الموارد البترولية يهدف أيضا الى تحسين نوعية المنتجات البترولية وزيادة مردود التكاليف بالنسبة لعمليات انتاج النفط وتكريره وصناعة البتروكيماويات والصناعات اللاحقة وانشاء وتحديث قواعد معلومات خاصة بصناعات البترول والطاقة.

الكويت العاصمة

وبين السلطان أن البرنامج يتكون من ثلاثة عناصر هي انتاج النفط وتكرير البترول والعمليات البتروكيماوية موضحا أن الهدف الرئيسي من انتاج النفط هو القيام بدراسات وبحوث أنشطة الدعم الفني بالتعاون مع قطاع النفط من أجل تطوير وتحسين امكانيات النفط والمخزون النفطي مع التركيز على ادارة مياه حقول النفط وتقنيات الانتاج المعزز للنفط.

وأشار بهذا الخصوص الى اهمية المشاركة مع القطاع النفطي في ايجاد الحلول لتحسين الانتاج مع التركيز على المضافات الكيماوية ووسائل التحكم المتقدمة الى جانب تطوير واستخدام التقنيات الصناعية التي تهدف الى تقليص التكاليف مع التركيز على ظاهرة التاكل في الابار والمرافق وظاهرة ازدياد المياه في الابار واستخدام المضافات الكيماوية.

وفيما يعني عمليات تكرير البترول قال السلطان أن الهدف منها القيام بدراسات وبحوث وأنشطة الدعم الفني لتحسين أداء عمليات التكرير وفق أهداف الصناعة وتطوير وسائل لتقليص التكاليف وتحسين العمليات المتبعة وتطوير وتقديم الدعم لتقييم عمليات التكرير المستجدة والتكنولوجيا الحديثة المتعلقة بمعالجة وتصفية البترول وذلك بالتنسيق مع الصناعة.

وقال ان العمليات البتروكيماوية تهدف الى تنمية القدرات التقنية في مجال تحضير ومعالجة البوليمرات وانشاء قاعدة معلومات حول استخداماتها في البلاد والقيام بالدراسات والبحوث والانشطة المتعلقة بالدعم الفني من أجل تحسين الانتاجية ونوعية المنتجات.

– وحول برنامج موارد المياه بين السلطان أنه يهدف الى القيام بعمليات البحث والتطوير المؤدية الى توفير الدعم التقني عالي الجودة في مجال الانتاج الاقتصادي والمحافظة على الموارد المائية وحسن استغلالها وادارتها مبينا أن الاهداف الرئيسية للبرنامج تتلخص في عنصريه تقنيات المياه وعلوم المياه.

وأضاف أن عنصر تقنيات المياه يهدف الى تحديد وتطوير تقنيات تحلية المياه المناسبة والملائمة اقتصاديا وتحسين عملية الاداء والاستغلال الامثل لتقنية تقطير المياه والقيام بدراسات خاصة على أداء المواد المستخدمة في محطات التقطير المعالجة وتقييم أثر زيادة الطلب على الماء في المرافق الحالية لانتاج وتوزيع المياه.

وعن علوم المياه أوضح السلطان أنها تهدف الى تقييم كمية ونوعية المياه الجوفية وتطوير خطط استراتيجية طويلة الامد لتطوير وتحقيق الاستغلال الامثل لمكامنها وتحديد وتطوير المعايير الخاصة بالامن المائي في الكويت وتطوير دراسات لمساعدة متخذي القرار عن انتاج وتوزيع المياه فيما يتعلق بتخطيط وترشيد الاستهلاك الى جانب تطوير خطة الطوارىء المائية الحالية والاساليب العملية لتنفيذها.

وحول برنامج البيئة والتنمية الحضرية قال أن الهدف الرئيسي منه القيام بعمليات البحث والتطوير في مجال تحديد وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة من أجل تحسين البنية التحتية الحضرية وحماية وتحسين البيئة الطبيعية.

وأشار الى البرنامج الخاص بالموارد الغذائية فهو يهدف الى ايجاد وتنفيذ نظم الانتاج المكثفة والموسعة وتعزيز عملية التخضير من خلال الادارة الجيدة للموارد الطبيعية ذات العلاقة وتطبيق أحدث التكنولوجيات التي تم التوصل اليها.

أخبار متفرقة

الإمارات تتسلم رئاسة إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

ابو ظبي

أبوظبي / وام :

تسلمت دولة الإمارات أول من أمس رئاسة إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي تأسس العام الماضي من أحدى عشرة دولة عربية ويتخذ من الدولة مقرا رئيسا له .

وقالت الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رئيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي لمجلس الإتحاد في أبو ظبي اليوم إن إجتماع مجلس الإتحاد يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى أنه يتوافق مع مرور عام على تأسيس الاتحاد وهو ما يمثل فرصة مناسبة لمراجعة الإنجازات خلال الفترة الماضية التي رغم قصرها إلا أنها كافية للتأكد من جدية التوجه والتعرف على الأسس والقواعد التي وضعت لتسير هذا التجمع.

وأكدت أن وضع الهياكل التنظيمية للاتحاد وتشكيل اللجان الدائمة تمثل بداية موفقة في الوقت الذي يشكل فيه بدء عمل هذه اللجان باستعراض وتحسس واقع الأسواق المالية العربية من حيث التشريع والنظام والتنظيم والتأكد من مدى الالتزام بالمعايير والمفاهيم الدولية خطوة جيدة ..

واعربت عن أملها بأن تنجز هذه اللجان أعمالها في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن مجلس الإتحاد من اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة التي تمكنه من تحقيق الأهداف الموضوعة وأن يساهم هذا الاتحاد في تحقيق طموح المواطن العربي في توفير صيغة متوازنة تنطلق من القواسم المشتركة وتمثل في الوقت ذاته إضافة نوعية لهذا التعاون المشترك ودعامة أساسية من دعائم التكامل والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية المالية وتجمعا مهنيا متميزا يرتقي بقطاع الأوراق المالية بدولنا العربية ويساعد على رفد الاستثمار وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته عبر تشجيع وتهيئة فرص الإدراج والتداول المشترك في أسواق الأوراق المالية العربية وأن تكون منطقتنا العربية أرض جاذبة للاستثمار ضمن المنظومة العالمية وأن تكون مصدر خير لمواطنينا ودولنا .

وسبقت الجلسة الافتتاحية عقد إجتماع لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية تم فيه استعراض تقرير انجازات الاتحاد للعام 2007 الذي قدمه سعادة عبدالله سالم الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع الأمين العام للاتحاد ومناقشة برنامج عمل الاتحاد للعام 2008 ومشروع الميزانية التقديرية للاتحاد لهذا العام بالإضافة اعتماد شعار الاتحاد.

وحضر الاجتماع ممثلون عن الهيئات الرقابية في كل من السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان ومصر والأردن والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان بالإضافة إلى دولة الإمارات.

الكويت ومؤسسة المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي توقعان مذكرة تفاهم

ابراج الكويت

الكويت / كونا :

وقعت دولة الكويت ومؤسسة المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي مذكرة تفاهم بشأن استضافة الكويت الدورة الرابعة للمنتدى خلال الفترة من 29 ابريل وحتى الأول من شهر مايو المقبلين .

ومثل الكويت في التوقيع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للمنتدى الاقتصادي الاسلامي الدولي الرابع فيصل الحجي فيما مثل المؤسسة رئيس المنتدى الاقتصادي الاسلامي الدولي في ماليزيا تون موسى هيتام .

وحضر التوقيع المستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس اللجنة العليا للمنتدى الرابع الشيخ الدكتور سالم الجابر الاحمد الصباح ومستشار برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة عقيل الجاسم وامين عام المجلس الاعلى لشؤون المحافظات لمجلس الوزراء محمد الاحمد اضافة الى عضو اللجنة الاستشارية الدولية للمنتدى السفير ثان سري عبدالرزاق وعضو اللجنة الاستشارية الدولية للمنتدى الدكتورة نور عائشة.

وأكد المستشار الشيخ الدكتور سالم الجابر لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اثر التوقيع ان المنتدى يعقد بناء على توجيهات سامية من حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح والتى قام بترجمتها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح من خلال توجيه الدعوة اثناء مشاركة سموه فى المنتدى الاقتصادي الاسلامي الدولي الثالث الذي عقد في العاصمة الماليزية كوالمبور فى شهر يوليو الماضي .